العولمة والمنظمات غير الحكومية

بقلم
أ/ حامد نورالدين
قسم العلوم الاقتصادية
جامعة محمد خيضر. بسكرة. الجزائر

الملخص :

يهدف هذا المقال إلى التعرض إلى علاقة المنظمات غير الحكومية بالعولمة، وذلك من خلال تعاريف العولمة وخصائصها، ثم التعرف على المنظمات غير الحكومية ومطالبها.

Résumé:

L'objectif de cet article est d'aborder la relation des organisations non gouvernementales (O.N.G) avec la mondialisation, en abordant les définitions de la mondialisation et ses caractéristiques, et la définition des O.N.G et ses revendications.

المقدمة :

إنَّ بحث موضوع العولمة من الأمور الصّعبة المعقدة، فمشاكلها متعدّدة وتعاريفها مختلفة، ومجالاتها كثيرة وغير محددة...، فالبعض يقول أنَّها قدر حتمي، والبعض الآخر يقول إنّها قديمة بثياب حديثة، والبعض يظهر عيوبها دون مزاياها وهم كثر، والبعض الآخر يتكلَّم عن محاسنها دون عيوبها، وهكذا لم يوضع تعريف شامل لها متفق عليه، لأن المتغيرات العالمية كثيرة وسريعة.

ولذلك سنحاول في هذا الموضوع التعرض لأبعاد العولمة وجذورها وتعاريفها المختلفة، وخصائصها وعلاقة المنظمات غير الحكومية (ONG) بها.

1ـ **مفهوم العولمة** : لم يتفق الاختصاصيين على إعطاء مفهوم موحّد وثابت للعولمة، وذلك نظراً لاختلافهم في تحديد فترة نشأة العولمة وظهورها، فهناك من يرى بأنَّ العولمة كمفهوم مرت بثلاث موجات[1]:

الموجة الأولى: من سنة 1870 إلى سنة 1914.

الموجة الثانية: من سنة 1950 إلى سنة 1980.

الموجة الثالثة: منذ سنة 1980.

ولذلك فلا بدَّ من التعرّض إلى البعد التّاريخي للعولمة، قبل التعرض للتعاريف المختلفة لها.

1ـ1 **البعد التاريخي للعولمة** : إنَّ للعولمة تاريخاً ضارباً في القدم، ولكن لم يحظ مفهومها بالذّيوع والانتشار والازدهار إلا في أواخر القرن الماضي، وفي كتابه: « العولمة النظرية، الاجتماعية والثقافية الكونية » تتبّع رونالد روبتسون النشأة التاريخية للعولمة ورصد مراحلها عبر الزّمان والمكان، وقد انتهى إلى أنها مرت بخمس مراحل هي [2]:

المرحلة الجينية، مرحلة النشوء، مرحلة الانطلاق، مرحلة الصراع من أجل الهيمنة، ومرحلة انتشار المفهوم.

أما الأستاذ سمير أمين فيرى بأن التطور التاريخي لظاهرة العولمة مرتبط ارتباطا كبيرا بفهم تطور النّظام الرأسمالي الذي مرَّ بأربعة مراحل[3]:

1 ـ طور النَّشأة ويطلق عليها أيضاً طور الرأسمالية التجارية.

2 ـ طور الرأسمالية التنافسية (الرأسمالية الصناعية الناشئة).

3 ـ الطّور الإمبريالي أو الاحتكاري: فبعد أن كانت الرأسمالية تصدر المنتجات أصبحت تهتم بتصدير رأس المال، بعد أن تحوَّل رأس المال بفعل عملية التركيز المستمر إلى رأس مال احتكاري مسيطر داخل المجتمع الرأسمالي.

4 ـ طور العولمة : حيث يمتاز بتكون رأس المال المتعدّد الجنسيات، ممَّا أدَّى إلى عجز الدَّولة المركزية نفسها، حيث أصبحت عاجزة عن التحكّم في صيرورة التراكم الذي تجاوز حدودها، ولا يكتمل إلا على المستوى العالمي.

1ـ2 **تعاريف العولمة** : عند محاولة تعريف العولمة فإنَّنا نجد أنفسنا أمام سيل من التعريفات التي كثرت وتعدَّدت، ولم يتفق على تعريف واحد، ولذلك نظراً لتشعّب المحتوى الفكري للمفهوم والذي اختلطت فيه الجوانب الاقتصادية مع جوانب أخرى سياسية وثقافية واجتماعية ... ولكن سنحاول التركيز على الجانب

الاقتصادي من تعاريفنا رغم صعوبة الأمر لتداخل هذه الجوانب مع بعضها البعض:

ـ تعريف صندوق النقد الدولي[4]: العولمة تعني الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل عدة منها زيادة حجم ونوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود، والتدفقات الرأسمالية الدولية، وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا في أرجاء العالم كله.

ـ تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية C.N.U.C.E.D [5] : تعني كلمة العولمة زيادة تفاعل الدول في التجارة العالمية، والاستثمار الأجنبي المباشر وأسواق رأس المال، وأنَّ العوامل التي ساعدت على انتشار العولمة وحفزها هو التقدّم في النقل والاتصالات، وتحرير وإلغاء القيود على تدفقات رأس المال والتجارة على المستويين المحلي والدولي.

ـ كما تعرف العولمة باعتبارها سلسلة مترابطة من الظواهر الاقتصادية[6]، وتتضمن هذه الظواهر تحرير الأسواق، وخصخصة الأصول وانسحاب الدولة من أداء بعض وظائفها (وخصوصاً في مجال الرعاية الاجتماعية)، ونشر التكنولوجيا، والتوزيع العابر للقارات للإنتاج المصنع من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، والتكامل بين الأسواق الرأسمالية. فالعولمة إذاً تشير إلى الانتشار الواسع المدى في كل أنحاء العالم للمبيعات، والإنتاج وعمليات التصنيع، ممَّا يشكل إعادة صياغة للتقسيم الدولي.

ـ وقد تبنى العديد من المفكرين[7] تعريف العولمة بأنها تعني بشكل عام: « اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة ووسائل الاتصال وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة (التكنولوجيا) ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، ممَّا يؤدّي إلى اختراق الحدود القومية، وعلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة، كما أن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة».

ـ وتعرف العولمة أو الكوكبية أو الكونية بأنها[8] : المتغيرات الجديدة التي تنشأ في إقليم معين من العالم سرعان ما تنتقل و تمتد إلى باقي أنحاء العالم منشئة نوعا من الترابط والاعتماد المتبادل بين مختلف أقاليمه وهي بذلك تعني انتقال المتغيرات والظواهر السياسية و الاجتماعية والاقتصادية وتقريب الثقافات ونشر المعلومات.

ـ أما الدكتور عبد المطلب عبد الحميد فيعرف العولمة على بأنها[9] : « السمة الرئيسية التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي بدأ يتشكل في العقد الأخير من القرن العشرين والقائم على تزايد درجة الاعتماد المتبادل بفعل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية والتحول لآليات السوق وتعميق الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي حولت العالم إلى قرية كونية متنافسة الأطراف تختفي فيها الحدود السياسية للدول القومية، ويتفق في إطارها الفاعلون الرئيسيون من دول وتكتلات اقتصادية ومنظمات دولية وشركات متعددة الجنسيات لتكوين أشكالا جديدة للعلاقات الاقتصادية العالمية بين الأطراف الرئيسية المكونة والذي يعتبر في هذه الحالة الوحدة الاقتصادية الأساسية بكل ما فيها من متناقضات.

2 ـ **خصائص العولمة** :

إن تتبع التعاريف المختلفة لمفهوم العولمة يكشف لنا عن الكثير من الخصائص الرئيسية لها و التي من أهمها[10]:

2ـ1 **الدور المتزايد للشركات متعددة الجنسيات**: تعد الشركات متعددة الجنسيات إحدى الخصائص الأساسية للعولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحبها من أنشطة تتخذ شكل الاستثمارات المباشرة ونقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية في النظام الاقتصادي العالمي.

2ـ2 **تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم** : تتسم العولمة بتزايد درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل فيما بين الدول فقد ساعدت اتفاقيات تحرير التجارة العالمية و تزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الثروة التكنولوجية وثورة المعلومات بمختلف اتجاهاتها على إسقاط حاجز المسافات بين

الدول والقارات، ومن ثم قيام شبكة جديدة من العلاقات والروابط التجارية والمالية، مما أدى إلى تزايد احتمالات وإمكانيات التأثير والتأثر المتبادل وإيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي والذي يتم بمقتضاه توزيع العمليات الإنتاجية وبخاصة الصناعية بين أكثر من دولة واحدة.

2ـ3 **سيادة آليات السوق و السعي لاكتساب القدرة التنافسية** : حيث يلاحظ أن أهم ما ميز العولمة الاقتصادية هي سيادة آليات السوق لاسيما مع انتشار عمليات الخصخصة و الإصلاح الاقتصادي و برامج التكييف الهيكلي في معظم الدول النامية، و من ثم اتخاذ القرارات في إطار من التنافسية، و اكتساب القدرات التنافسية من خلال الاستفادة من منجزات الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات والمواصلات والمعلومات في زيادة و تعميق القدرات التنافسية في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة و بأحسن جودة ممكنة و بأعلى إنتاجية و البيع بأسعار تنافسية.

2ـ4 **وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي:** حيث تتسم العولمة بوجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي، حيث لم يعد في مقدور دولة واحدة مهما تعاظمت قدراتها الذاتية أن تستقل بمفردها بإنتاج سلعة ما، وإنما أصبح من الشائع في الوقت الحاضر أن يتم إنتاج مكونات السلعة الواحدة في أكثر من دولة بحيث تتخصص كل منها في صناعة أحد هذه المكونات فقط، مما أدى إلى اختفاء الأنماط التقليدية لتقسيم العمل التي كانت تتمثل في تخصص بعض الدول في الإنتاج الصناعي وتخصص دول أخرى في إنتاج المواد الخام و السلع الأولية وغيرها، وهذا ما جعل من الممكن أمام الكثير من الدول النامية فرصة لاختراق السوق العالمية في الكثير من المنتجات، كالصناعات الكهربائية و الإلكترونية والهندسية والكيماوية، ولعل تجربة النمور الآسيوية في جنوب شرق آسيا شاهدة على ذلك.

2ـ5 **إضعاف سيادة الدولة في مجال السياسية النقدية و المالية** : حيث تؤدي العولمة إلى إضعاف السيادة الوطنية للدولة في مجال السياسة النقدية و المالية، حيث اضطرت الحكومات في مختلف بلدان العالم إلى إلغاء قوانين الرقابة على الأسواق و تطبيق قوانين تحرير الأسواق دون إعطاء أهمية كبيرة لإيجاد وسائل

رقابية جديدة، و هكذا فقد تم إعادة تنظيم عمل الحكومة وفقا للخطوط العامة التي تحددها المنظمات الدولية، سعيا وراء اكتساب ثقة الأسواق العالمية و ذلك على حساب إضعاف سلطة الدولة و شرعيتها.[11]

2ـ6 زيادة أهمية تدفقات رأس المال الخاص و الاستثمار الأجنبي المباشر:

فمن الخصائص المميزة للعولمة زيادة أهمية تدفقات رأس المال الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر، فبدءا من منتصف الثمانينيات أخذت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الزيادة في أنحاء متفرقة من العالم، ففي خلال الفترة بين 1984 و1990 بلغ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول الصناعية أكثر من أربع مرات، وخلال الفترة من 1987 حتى 1992 فقد ازداد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من متوسط سنوي قدره 174 مليار دولار إلى أن بلغ 644 مليار عام 1996، وبينما كان نصيب الدول الصناعية المتقدمة من تدفق هذه الاستثمارات حوالي 78٪ عام 1990، انخفض نصيبها من تلك الاستثمارات إلى 60٪ عام 1997، وهو ما يمكن تفسيره بتحول هذا الانخفاض إلى مجال الاستثمار داخل الدول النامية[12].

2ـ7 تزايد دور المنظمات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة: إن من الخصائص الهامة للعولمة هي تزايد دور المنظمات الاقتصادية العالمية في إدارة وتعميق العولمة، وخاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وتلاشي المنظمات الاقتصادية التابعة، و إنشاء المنظمة العالمية للتجارة في الأول من جانفي 1995 وانضمام معظم الدول إليها، ومن ثم اكتمال الرأس الثالث من مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي، الذي يدار من خلال تطبيق مجموعة من السياسات النقدية والمالية والتجارية التي تؤثر في السياسات الاقتصادية لمعظم دول العالم، وهذه المؤسسات هي[13]:

ـ صندوق النقد الدولي: والذي يشير إلى المكون النقدي للنظام الاقتصادي العالمي، و هو المسؤول عن سياسات إدارة النظام النقدي الدولي.

ـ البنك العالمي للإنشاء والتعمير: والذي يشير إلى المكون المالي للنظام الاقتصادي العالمي، وهو المسؤول عن سياسات إدارة النظام المالي الدولي.

ـ المنظمة العالمية للتجارة: و تشير إلى المكون التجاري في النظام الاقتصادي العـالمي وهي المسؤولة عن إدارة النظام التجاري العالمي.

3 ـ العولمة والمنظمات غير الحكومية :

لقد كثر الجدل حول من يرى بأنَّ المنظمات غير الحكومية هـي مـن خـصائص العولمة، وبين من يرى بأنَّها من نتائج العولمة، ونحن لا يهمنا إن كانت هاته أو تلك، ولكن ما يهمنـا هـو التعـرف عليهـا، ومعرفـة دورهـا في خـضم هـذه الأحـداث والتطورات التي يشهدها العالم اليوم.

3ـ1 **التعريـف** : تطلـق عـدة مـصطلحات وتـسميات عـلى المـنظمات غـير الحكوميـة؛ كـالمنظمات غـير الربحيـة والمـنظمات التطوعيـة، والمـنظمات الخيريـة والمنظمات الأهلية، ومنظمات المجتمع المدني وغيرها...، ويمكننا القول أنهـا كلهـا تؤدي نفس المعنى تقريباً، ولذلك سنركز على تعريف أهـم مـصطلحين: المـنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني.

3ـ1ـ1 المنظمـات غـير الحكوميـة : يشير هذا المصطلح إلى اتحـاد أو جمعيـة أو مؤسسة أو صندوق خيري، أو مؤسسة (شركة) لا تسعى للـربح، أو أي شـخص اعتباري آخر لا يعد بموجب النظام القانوني المعني جزء من القطاع الحكومي، ولا يدار لأغراض تحقيق الربح، أي أنّه إذا تحققت أرباح فلا يـتم ولا يمكـن توزيعهـا باعتبارها أرباحاً[14].

ومصطلح « منظمات غير حكومية » ليس مصطلحاً قانونيـاً، ولكنـه يـستخدم عند الإشارة إلى الهيئات غير الحكومية، التي لا تسعى للربح، والعاملة في الأنـشطة الاجتماعية أو التنمية[15].

ويشير مصطلح « المنظمات غـير حكوميـة » إلى مجموعـة كبـيرة مـن المـنظمات المستقلة إلى حد كبير عن الحكومات، وتتسم بصورة رئيسية بأن لها أهداف إنسانية أو قانونية أكثر من كونها أهداف تجارية، وتسعى بصورة عامة إلى تخفيـف المعانـاة، أو تعزيز مصالح الفقراء والفئات المستـضعفة الأخـرى، أو حمايـة البيئـة أو تـوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، أو الاضطلاع بتنمية المجتمعات المحلية.

3ـ1ـ2 منظمات المجتمع المدني: المجتمع المدني هو مجموعة من المنظمات الطوعية الحرة التي تشغل المجال العام، والتي تقع ما بين الأسرة وما بين الدولة، ويشترط في هذه المنظمات أن تتشكل بالإرادة الطوعية، وأن تكون عضويتها اختيارية، وأن تتسم بالاستمرارية والوضعية القانونية، وأن تقدم خدمات، وتدافع عن مصالح أعضائها، وأن لا يكون تحقيق الربح هدفاً رئيسياً لها، كما تلتزم منظمات المجتمع المدني في عملها وعلاقتها بالطابع السلمي والتسامح واحترام الرأي الآخر[16].

كما يجمع كثير من المختصين على تعريف المجتمع المدني بأنه: «أحد أشكال تنظيم المجتمعات بما يحقق التعاون بين الأفراد والجماعات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بهدف حماية حقوق ومصالح الفئات المتنوعة، والتوفيق بينهما بما يضمن أعلى درجة من المساواة فيما بينها...، ويعتمد في ذلك على وسائل مستقلة بعيدة عن تدخل الحكومية وسيطرتها على أساس الاحترام المتبادل، والموازنة بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة للمجتمع ككل[17].

والملاحظة أنّ عدد هذه المنظمات في حالة تزايد مستمر، فقد أشار تقرير الأمم المتحدة سنة 1995 بشأن إدارة الحكم عالمياً إلى أن هناك ما يقارب من 29000 منظمة دولية غير حكومية، أما المحلية منها فقد نما بسرعة أكبر، إذ تفيد إحدى الإحصائيات بأن هناك 2 مليون منظمة غير حكومية في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها و 65000 منظمة غير حكومية في روسيا الاتحادية، في الوقت الذي لم يكن فيه أية منظمة غير حكومية في الاتحاد السوفيتي السابق قبل سقوط الشيوعية[18].

ونظراً لهذا العدد الضخم من هذه المنظمات فقد شكلت حركة قوية مضادة لحركة العولمة، فكيف تشكلت هذه الحركة؟.

3ـ2 **نشأة وتطور الحركة المناهضة للعولمة** : يشير البعض إلى أن البداية كانت عندما قامت الجمعيات والمنظمات غير الحكومية أثناء قمة الأرض في ريو دي جانيرو في 1992 ، وتهيئة الرأي العام المحلي والعالمي لدفع الاتفاقيات الخاصة

بالتحكم في الغازات المنبعثة، أي الثورة على تأثير العولمة على البيئة وإحداثها التلوث البيئي والحق في العيش في بيئة منظمة، وتحقيق تنمية مستدامة.

أما في العام 1994، فقد نظم عدد من الجمعيات والمنظمات غير الحكومية حملة خمسون عاما تكفي" في مواجهة الاجتماع السنوي للبنك الدولي، والتي دفعت الرأي العام، ولفتت النظر لإعادة التفكير في أهداف البنك والوسائل التي تستخدمها لتحقيق هذه الأهداف، ولعل ذلك يغذي الاتجاه نحو إصلاح مؤسسات العولمة الاقتصادية وبالتحديد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي[19].

وقد اعتبرت منظمة «**Attach**» التي أنشأت عام 1998 أول منظمة لمناهضة العولمة، وهي التي أسست كمنتوج للحملات التي تم تدشينها في فرنسا من أجل إلغاء ديون العالم الثالث[20].

ولهذا تعتبر مشكلة الديون الخارجية من أخطر القضايا التي تسببت فيها العولمة، وهو ما يدفع معظم إن لم نقل كل المنظمات غير الحكومية لمحاولة إيجاد الحلول لهذه المعضلة، أو التخفيف من آثارها.

ثم كان التطور الأكبر بالنسبة لهذه الحركة في سياتل في نوفمبر 1999، حيث اعتبرت هذه المظاهرات هي البداية الحقيقية لمعركة مناهضة العولمة، وأصبح مناهضو العولمة متواجدين في كل تجمع من شأنه أن يمس حقوق الفقراء، أو العمال والفلاحين أو البيئة أو الدول النامية، مثل منتدى « دافوس» الاقتصادي، وقمة الأرض واجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين، وجولات المنظمة العالمية للتجارة، وقمة الدول الصناعية أو اجتماعات الاتحاد الأوربي.

وقد كانت مظاهرات مدينة جنوة بإيطاليا من 19 إلى 22 يولي 2001 بمثابة الوصول إلى نقطة ذروة جديدة في الحركة المناهضة للعولمة، بعد انطلاقة سياتل الأولى، وقد شهدت أكبر تجمع مناهض للعولمة منذ بدء الحركة المناهضة للعولمة، وذلك أثناء انعقاد قمة الدولة الثانية الصناعية الكبرى، حيث ضمت المظاهرات نحو 300 ألف محتج من كافة أنحاء القارة الأوربية، وقد كان واضحاً أن وراء

هذه المظاهرات مطالب معينة متفق عليها بين منظمي هذه المظاهرات، فما هي هذه المطالب ؟

3ـ3 **مطالب الحركة المناهضة للعولمة** : عند تتبع المظاهرات التي تقودها الحركة المناهضة للعولمة نجدها شملت العديد من المطالب، وأثارت العديد من القضايا تمس بشكل مباشر الحركة الاقتصادية، ويمكن إجمالها في النقاط التالية[21]:

ـ إعادة توزيع الثروة والدخل سواء على مستوى الدولة الواحدة أو على مستوى العالم.

ـ إرساء قواعد تجارية ومالية أكثر عدالة، لأن النّشاط الإنساني وضع في السوق للبيع بما في ذلك التعليم والثقافة والصحة.

ـ الحد من هيمنة ونشاط الشركات متعددة الجنسيات، حيث لوحظ أن هذه الشركات كانت وراء الكثير من المآسي في عدد لابأس به من الدول النامية.

ـ الاهتمام بقضية التشغيل والبطالة والتنمية البشرية وذلك من منطلق جعل التجارة العالمية في خدمة البشرية، وبالتالي كيف ترتبط التجارة العالمية واتفاقياتها بإيجاد فرص عمل، والعمل على توسيع فكرة التنمية البشرية، وهي مسألة على درجة عالية من الأهمية.

ـ المطالبة بإلغاء أو تخفيض الديون الخارجية للدول النامية، وخاصة من طرف الدول الثماني الكبرى، بل وتطالب بتدفق الاستثمارات الأجنبية إلى تلك الدول، وذلك من منطلق أن تقوية الفقراء يزيد الطلب على سلع وخدمات الأغنياء، ومن ثم فإن من مصالح الأغنياء تقوية الفقراء.

ـ مراجعة دقيقة لكل الآليات المستخدمة من طرف منظمات العولمة (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي للإنشاء والتعمير، المنظمة العالمية للتجارة) وذلك لتجنب أو مواجهة الأزمات الناتجة عن العولمة.

ـ إقامة عولمة أكثر إنسانية (أنسنة العولمة) تحمي حقوق الفقراء والعمال والدول النامية والناشئة.

وهذا لا يعني أن هذه المنظمات لا تجيد إلا فن التظاهر والاحتجاج والمعارضة، لكنها في الحقيقة تشارك في تخطيط وتصميم وتنفيذ المشروعات التي يتولاها البنك، فمنذ الثمانينات من القرن العشرين بدأ البنك الدولي في الاعتماد على المنظمات غير الحكومية، ففي الفترة من 1973 إلى 1988 شاركت المنظمات غير الحكومية باختلاف أنواعها في حوالي ستة في المائة من المشروعات الممولة من قبل البنك الدولي، ومع بداية التسعينات ارتفعت النسبة لتصبح حوالي 54٪ في الفترة 1998ـ1999، ويتعاون البنك الدولي في مشروعاته ليس فقط مع منظمات غير حكومية دولية، بل أيضاً مع منظمات غير حكومية محلية.

وفي سنة 2003 استمر ما يزيد على ثلثي مشروعات التنمية التي وافق البنك الدولي على المشاركة النشطة من جانب منظمات غير حكومية في تنفيذ تلك المشروعات، كما استفادت معظم استراتيجيات المساعدة القطرية التي وضعها البنك من مشاورات مع المجتمع المدني، ولدى البنك الآن موظفون يعملون في مكاتبه في 70 بلداً من مختلف مناطق العالم، وهم يتواصلون ويتعاونون مع المنظمات غير الحكومية في عدة مجالات تتراوح ما بين التعليم والصحة وحماية البيئة وإصلاح الطرق وتوفير مياه الشرب، وتفعيل الأنشطة الاقتصادية من خلال مشروعات في المجتمعات المحلية[22].

ولكن بالرغم من هذا الدور الهام الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية، إلا أنها لم تسلم من النقد، فمع أن المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه هذه المنظمات هو استقلالها عن الحكومات والجهات الرسمية، إلا أن المشاهد في الواقع العملي أن الكثير منها تعتمد في أداء عملها واستمرارها في العمل على المساعدات الحكومية، كما أن الحاجة المادية لهذه المنظمات وطبيعة عملها في أجواء يسودها النزاع والاضطرابات، قد يجعلها غطاء ممتاز للجاسوسية سواء قصدت ذلك أو لم تقصد.

ويمكننا إيجاز أهم ما يوجه لهذه المنظمات من نقد في النقاط التالية[23]:

ـ لم تعد مستقلة مالياً، بل تتلقى تمويلها من الحكومات الغربية التي تعمل لحسابها، فهذه المنظمات تتميز بعنصر الكفاءة ورخص الأسعار، كما أن بمقدورها أن تخترق الحدود، وتصل إلى ما لا يستطيع غيرها الوصول إليه.

ـ ليس من المستغرب أن تحظى موضوعات أو مناطق بعينها باهتمام المنظمات غير الحكومية، وتستثنى موضوعات أو مناطق أخرى من هذا الاهتمام رغم الحاجة الماسة إليه، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل فقط على مصالح الدول الممولة لهذه المنظمات.

ـ تحول هذه المنظمات لتصبح بالتدريج شبيهة بالشركات الكبرى، ففي الماضي لم يكن أعضاء هذه المنظمات يسعون إلى مكاسب مادية أو تحقيق أجور عالية نظير أعمالهم التطوعية في أغلب الأحيان، أما الآن فإن العاملين فيها وخاصة المسؤولين منهم يحصلون على مرتبات ومزايا تفوق في بعض الأحيان ما يحصل عليه مسؤولون في الحكومة، وتوازي ما يحصل عليه مسؤولو القطاع الخاص.

ـ ولعل أكبر نقد وجه لهذه المنظمات من قبل صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة « اليونيسيف » حيث أدان منظمات غربية تقوم بشراء الأطفال من إفريقيا وتستخدمهم في تجارة العبيد، ومنها من اتهم بتنفيذ برامج تعقيم في مناطق من العالم، ورغم ذلك مازالت هذه المنظمات المتهمة تتلقى تبرعات وموارد مالية من الدول الغربية.

إذاً صحيح أنّ المنظمات غير الحكومية تقوم بأعمال ومهام تستحق الاحترام والتقدير والتشجيع لكن هذا لا يسري على جميع هذه المنظمات.

الخاتمة:

إن هناك من يرى بأن العولمة شر يجب تجنبها، وهناك من نظر إلى العولمة باعتبارها واقعاً، والمطلوب هو أن نعرف ماذا نريد منها حتى تكون لها إيجابياتها المرغوبة، وأنها تحتاج إلى بعض التوازنات بين الأفراد والدول، كما اتضح أن هناك حاجة لتنظيم منافع العولمة.. ومنافع السوق، وتخفيض أعباء العدالة الاجتماعية، وإزالة الفقر الإنساني، وإنشاء شبكة أمان لحماية الفقراء وإيجاد الشفافية ومبدأ

المساءلة في كل المواقع، والعمل على زيادة التقدم التكنولوجي والاتصالات، وتكامل الأسواق بتدفق رؤوس الأموال، وتخفيض الأسعار وتحسين مستويات الحياة، والعمل على النمو المادي، كما يجب أن يكون التحرر الاقتصادي والتحرر السياسي متلازمين.

كما يمكننا الاستفادة من بعض مظاهر العولمة ألا وهي المنظمات غير الحكومية، وما تمثله من قوة وضغط في وجه الدول الغربية، والمنظمات الدولية الرئيسية التي تدير العولمة (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير والمنظمات العالمية للتجارة)، والتي قطعت على نفسها عهود لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الدولي والتنمية والرخاء للعالم، غير أنها فشلت في ذلك، رغم أن تلك العهود كانت هي مبادئ وأهداف تلك المنظمات.

. الهوامش :

(1) هشام عبد الله ،العولمة والنمو والفقر،دار الفكر المعاصر ،بيروت ، الطبعة الثالثة ، 2003 ، ص15.

(2) رونالد روبرتسون ، العولمة : النظرية الاجتماعية و الثقافية الكونية ، ترجمة أحمد محمود و نورا أمين ، المجلس الأعلى للثقافة ، 1998 ، ص35 ، نقلا عن : د. عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر ، دراسة تحليلية ، فلمنج للطباعة ، القاهرة ، 2002،ص12.

(3) مبارك بوعشة ، « العولمة مقاربة اقتصادية » ، فعاليات الملتقى الدولي : الجزائر والعولمة، جامعة منتوري ـ قسنطينة - 22و23 نوفمبر 1999 ،ص359.

(4) د. عاطف السيد ، مرجع سابق ، ص8.

(5) د. صفوت عبد السلام عوض الله ، الآثار الاقتصادية للعولمة على القطاع المصرفي في مصر ، دار النهضة العربية، القاهرة ، 2003 ، ص12 .

(6) محي محمد مسعد ،ظاهرة العولمة : الأوهام و الحقائق ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، 2004 ،ص44.

(7) عماد يونس ، العولمة : تاريخ وأبعاد ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس ، 2005، ص42.

(8) د. زكرياء محمد عبد الوهاب طاحون ، بيئات ترهقها العولمة ، جمعية المكتب العربي للبحوث والبيئة، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2003 ، ص31 .

(9) د. عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة الاقتصادية : منظماتها ـ شركاتها ـ تداعياتها ، الدار الجامعية الإسكندرية 2006،ص23.

(10) د. عبد المطلب عبد الحميد ، المرجع سابق ، ص31ص32 .

(11) د.عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة واقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001 ، ص30.
(12) د. صفوت عبد السلام عوض الله ، مرجع سابق ، ص24 .
(13) د. عمر صقر ، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية، 2001 ، ص43.
(14) د. غسان منير حمزة سنو ، د. علي أحمد الطراح، العولمة و الدولة ـ الوطن والمجتمع العالمي : دراسات في التنمية و الاجتماع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية ، دار النهضة العربية ، بيروت، 2002،ص193 .
(15) دليل الممارسات السلمية بشأن وضع القوانين المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية ، مسودة مناقشة ، أعدها البنك الدولي ، المركز الدولي لقوانين الهيئات التي لا تستهدف الربح ، بحث رقم 26 أ ، سلسلة بحوث التقنية الاجتماعية ، ماي 1997،ص 68 .
(16) دليل منظمات المجتمع المدني في الأردن ، مركز الأردن الجديد للدراسات ، عمان 2000، ص 32 .
(17) د. محمد عبد القادر حاتم ، العولمة ما لها وما عليها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب،2005 ، ص 409 .
(18) علي يوسف شكري ، المنظمات الدولية الإقليمية المتخصصة ، إيتاك للنشر والتوزيع ، القاهرة 2003 ص 286.
(20) د. عبد المطلب عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص 264.
سوزان جورج ، كيف فشلت المنظمة العالمية للتجارة ، صحيفة لومند ديبلوماتيك ، يناير 2000 ص 7.
(21) بول ستريتن ، عناصر إستراتيجية للتنمية في المستقبل :أهمية التنمية البشرية ،مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي ، عدد ديسمبر 1999 ص31.
(22) عشرة أمور غير معروفة عن البنك الدولي ، موقع البنك الدولي : **www.worldbank.org** ، بتاريخ 07/ 08/ 2005.
(23) د. محمد صفوت قابل ، مرجع سابق ، ص 413.